

اعتبارات سياسية قد تعقد البحث عن العدالة لجمال خاشقجي

الرياض - (أ ف ب) - لم ينجح ولی العهد السعودي محمد بن سلمان ربما في نزع فتيل الأزمة حول قتل الصحافي جمال خاشقجي، لكن خطابه المندد بالجريمة وأداءه الواثق في منتدى الرياض الاستثماري حسداً تأييداً داخلياً، فيما يحذر خبراء من أن تعيق اعتبارات ومصالح سياسية البحث عن العدالة.

وبعد لزومه الصمت ثلاثة أسابيع، تناول محمد بن سلمان القضية لأول مرة الأربعاء، مندداً بـ"حادث بشع" ومتعبها بجلب "كل مجرم ومذنب" أمام العدالة.

وبحصدت هذه التصريحات الأولى الصادرة عن ولی العهد منذ مقتل خاشقجي في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر في قنصلية بلاده في إسطنبول، تصفيقاً حاراً في قاعة مكتظة بالحضور في فندق "ريتز كارلتون" بالرياض. على موقع "تويتر"، تنافس العديد من السعوديين في الإشادة بولي العهد، وفي تأكيد ثقتهم به وبالإجراءات التي تقوم بها السلطات السعودية لكشف ملابسات مقتل الصحافي السعودي، وفخرهم به. وفي اليوم السابق، وبينما كانت تقارير إعلامية تركية تتحدث عن احتمال تورط ولی العهد في القضية، كان الأمير محمد يصل باسمه إلى منتدى "مبادرة مستقبل الاستثمار" في الرياض، ويتدافع سعوديون مشاركون في المؤتمر للتقطاط صورة "سلفي" معه.

وتتناقض هذه الصور مع موجة الاستنكار الدولي المتتصاعد جراء جريمة القتل التي وصف الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأداء السعودي فيها بأنه "إحدى أسوأ عمليات التستر" في التاريخ، وـ"إخفاق تام". وجاء سلوك محمد بن سلمان الذي عكس ثقة بالذات خلال المنتدى بعد اتصال هاتفي أجراه مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي تعهد بكشف "الحقيقة كاملة" عن الجريمة، ما أثار تكهنات حول احتمال عقد صفقة في الكواليس.

ويقول الباحث في معهد دول الخليج العربية بوشنطن حسين إيش إن موقف ولی العهد "يؤدي بذلك بالتأكيد".

ويتابع "يجب مراقبة الخطاب التركي عن كثب خلال الأيام المقبلة، لكن من الممكن تماماً أن تكون الحكومة السعودية نجحت في التوصل إلى صفقة مع أردوغان، ولا سيما بدعم الولايات المتحدة". ولم تتأثر وزارة الإعلام السعودية الرد على أسئلة بهذا الصدد.

وبعدما تحدثت الرياض عن مقتل خاشقجي في "شجار" ثم بأيدي "عناصر تصرفوا خارج صلاحيةتهم"، أعلنت النيابة العامة السعودية الخميس للمرة الأولى أنها تحقق في معلومات وردتها من تركيا مفادها أن المشتبه بهم "أقدموا على فعلتهم بنية مسبقة".

- "دبلوماسية دفتر الشيكات" -

وأبقيت أنقرة عملية قتل خاشقجي، صاحب مقالات الرأي في صحيفة "واشنطن بوست"، في صدارة الأخبار في جميع أنحاء العالم من خلال تسريب معلومات ملفته وبعضها مرور الواحدة تلو الأخرى. لكنها لم تقدم بعد دليلاً قاطعاً، رغم تأكيدات مسؤولين أتراك بأنهم يملكون تسجيلات تثبت أقوالهم. ولفتت الأستاذة في جامعة واترلو الكندية باسمة الموموني إلى أن موجة الاستنكار الدولية المتتصاعدة قد تكون مكنت إردوغان من التفاوض "بعيداً عن الأضواء" مع المملكة الفنية بالنفط، في وقت تعاني تركيا من أزمة اقتصادية حانقة.

وتقول "إردوغان على يقين بأن السعوديين وحلفاءهم الإماراتيين يمكن أن يكونوا مصدراً لأموال وفرص استثمار تركيا بأمس الحاجة إليها".

وأضافت أن السعوديين يبدون حريصين على "صمت الأتراك حول من المسؤول فعلياً عن قتل خاشقجي". ويواصل الأتراك التحقيق في قتل خاشقجي، لكن الموموني تتفق مع محللين غربيين يتتحدثون عن "دبلوماسية دفتر الشيكات" التي تعتمدها الرياض ومكانتها من تعبئة حلفائها العرب والأفارقة لمساندتها في أزمتها الدولية الحالية.

- تبدل في الموقف من قطر -

وأكَّد محمد بن سلمان في كلمته الأربعاء أنه لن يحصل "شخ" بين السعودية وتركيا، وأن البلدين يتعاونان في التحقيق حول قتل خاشقجي.

من جهة أخرى، فاجأ ولي العهد بنبرته المهاذنة حيال قطر، حليةة تركيا، ما أثار تكهنات حول احتمال التوصل إلى "تسوية" أيضاً مع الإمارة الصغيرة الخاضعة منذ أكثر من عام لحصار تفرضه عليها السعودية وحلفاؤها لاتها منها بدعم "الإرهاب".

وقال ولي العهد بهذا الصدد إن "قطر على خلافنا معهم لديها اقتصاد قوي، وستكون مختلفة تماماً بعد خمس سنوات".

وقال خبير الشرق الأوسط في واشنطن سيفورد نويباور إن "إعادة إحلال الاستقرار في الخليج من خلال إصلاح الخلافات بين السعودية وقطر يبقى بالنسبة لإردوغان أولوية على جدول أعماله الإقليمي".

- العدالة لخاشقجي -

ويخشى العديد من السعوديين أن تصر هذه الأزمة بصورة ولي العهد. ويرى الباحث حسين إيشان أن الضغط الدولي لن يزول بسهولة حتى لو أرادت واشنطن وأنقرة "طي الصفحة". ويشير إلى أن "دول أخرى، وعلى الأقل الكونغرس والإعلام في الولايات المتحدة، لديها كلمتها أيضاً".

ولوحت دول غربية، بينها فرنسا، بفرض عقوبات، ولو أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب كرر أكثر من مرة تمسكه بعقود تسليح موقعة مع السعودية بمليارات الدولارات.

وفي ظل كل هذه الاعتبارات، يعبر البعض عن خشية من ألا يفضي البحث عن الحقيقة والعدالة لخاشقجي إلى نتيجة. ويقول المؤمني "إن الاعتبارات الجيوسياسية لها الأولوية على البحث عن المذنب الحقيقي في قتل خاشقجي".

وتضيف أن "الولايات المتحدة وحلفاء آخرين لديهم عقود مالية وعقود تجارية ضخمة مع السعوديين، ولا يريد المسؤولون تعريضها للخطر من أجل إحقاق العدالة لخاشقجي".